

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتِ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



## **الفصل الحادي عشر**

### **حسابات السلطة**



## حسابات السلطة

كانت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس تمر بواحدة من فترات الفتور البالغ حين أوقفت السلطات الأمريكية د. موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، في مطار جون كينيدي بنيويورك. بل إن أبو مرزوق نفسه كان قد اضطرَّ للتوجه إلى الولايات المتحدة بهدف بحث إمكانية العودة للاستقرار فيها في أعقاب طرده من الأردن، استجابة للضغوط التي مارسها السلطة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات. وقد كانت "إسرائيل" والولايات المتحدة طرفاً في هذه الضغوط، التي اضطرَّ الأردن في ضوئها إلى إلغاء العمل بالاتفاق الشفوي الذي أبرم سنة 1992 وسمح بموجبه لأبو مرزوق وعماد العلمي بالإقامة داخل الأراضي الأردنية.

ولم تستهدف ضغوط السلطة الفلسطينية إخراج أبو مرزوق والعلمي من الأراضي الأردنية فحسب، لكنها كانت تستهدف وقف كل نشاط لحركة حماس داخل الأراضي الأردنية، بما في ذلك منع إبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم الحركة، ومحمد نزال ممثلها في الأردن من الإدلاء بأي تصريحات إعلامية من داخل الأراضي الأردنية. أما خالد مشعل الذي كان يتولى نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، فإنه لم تكن تصدر عنه أي تصريحات أصلاً... ذلك أنه رجل ظلَّ يحافظ على نمط من السرية في تحركاته ونشاطه حتى تعرض لمحاولة الاغتيال الإسرائيلية في عمان في 1997/9/25.

والواقع أن أبو مرزوق وعماد العلمي لم يكونا يمارسان أي نشاطات علنية داخل الأراضي الأردنية. وكان وجودهما موضع تكتم شديد إلى الحد الذي كان الصحفيون معه لا يعرفون أنهما يقيمان في الأردن، بمن في ذلك كاتب هذا الكتاب الذي أعد أسئلة لأبو مرزوق يوم توقيع اتفاق أوسلو وبعث بها إلى مكتب حماس في الأردن متوقفاً أن الإجابات الخطية التي حصل عليها قد أتته من دمشق، حيث كان يفترض أن أبو مرزوق يقيم فيها.

لكن إبعاد الأردن لأبو مرزوق والعلمي كان ناجماً عن عدم قدرة السلطات الأردنية على اتخاذ إجراءات بحق مشعل وغوشة ونزال لأنهم يحملون الجنسية الأردنية.

ومن بين الضغوط التي مارستها السلطة الفلسطينية ورئيسها على الأردن، الزَّعم بأن الأردن يقف وراء العمليات التي تنفذها حماس ضد أهداف إسرائيلية في إطار اتفاق سياسي يهدف إلى إفشال السلطة الوطنية الفلسطينية، واستعادة السيادة الأردنية على الضفة الغربية، مضافاً إليها قطاع غزة في هذه المرة. ويبدو أن دعاوى السلطة قد نجحت في إقناع واشنطن، أو إثارة اهتمامها، وكذلك "إسرائيل" التي لم تكن تقبل أن تفهم كيف يمكن للأردن يكون مخلصاً لـ "معاهدة السلام" التي أبرمها معها في الوقت الذي يوفر فيه ملاذاً لقيادة حماس؟

وحين أبعاد الأردن أبو مرزوق والعلمي، كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد قامت بحركة اعتقالات استهدفت قادة ورموز حماس في الأراضي الفلسطينية، شملت أعضاء في مكتب حماس الإداري بقطاع غزة الذي يعتبر قيادة القطاع.

لذلك، فإن السعادة التي شعرت بها السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لدى طرد الأردن لكل من أبو مرزوق والعلمي، تكررت مرة أخرى حين أعلن عن توقيف أبو مرزوق في نيويورك.

يقول تقرير أعده من غزة كاتب أردني (صالح قلاب) عُرف بعلاقاته الوثيقة مع ياسر عرفات، جرّاء نضاله لسنوات طويلة في صفوف الثورة الفلسطينية وخروجه من بيروت معه على ظهر سفينة واحدة سنة 1982:

في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان استقبل قطاع غزة، الخاضع لنفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي ما يزال يعيش أجواء عملية تل أبيب الأخيرة الانتحارية، ويتابع آخر مراحل تطور المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي جرى تعليقها بعد هذه العملية، وستستأنف اليوم في إيالات، نبأ اعتقال القائد السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" د. موسى أبو مرزوق (أبو عمر) باندهاش بالغ اختلطت فيه فرحة الذي يناصبون حركته العداء، بأحزان ومخاوف أعضائها والمؤيدين لها، وعدم اكتراث الشارع الغزوي.

وجاء نبأ اعتقال أبو مرزوق بينما كان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوقع اتفاقاً قيمته 40 مليون دولار لإصلاح شبكة المجاري الصحية في قطاع غزة مع السفير الأمريكي في إسرائيل مارتن انديك، بحضور عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين والفلسطينيين، وقد بادر القنصل الأمريكي الذي كان يحضر حفل التوقيع إلى تأكيد صحة هذا النبأ عندما سأله أبو عمار عن ذلك.

ومع أن شقيق موسى أبو مرزوق، وهو العميد محمود أبو مرزوق، الذي يتولى مسؤولية دائرة الإطفاء والحرائق في السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي هو أيضاً أحد كبار الضباط الفلسطينيين المنتمين إلى حركة فتح التي تعدّ الحزب الحاكم في مناطق الحكم الذاتي، وأحد أعضاء مجلس الأمن الفلسطيني الذي يتشكل من قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية والذي يعقد اجتماعاً دورياً يومياً برئاسة عرفات، إلا أن هذا المجلس لدى اجتماعه الليلة قبل الماضية بعد نبأ الاعتقال بأقل من ساعة لم يتطرق إلى هذه الحادثة لا من بعيد ولا من قريب.

وكان كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية قبل انعقاد الجلسة اليومية لمجلس الأمن الفلسطيني المذكور آنفاً قد تحلّقوا حول العميد محمود أبو مرزوق في أحد ممرات مبنى المنتدى الذي اعتمده الرئيس الفلسطيني مقراً له وللسلطة الوطنية الفلسطينية، وأخذوا يمطرونه بفيضٍ من الأسئلة حول شقيقه الذي اعتُقل في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الماضي، وعن ظروف هذا الاعتقال وعمّا إذا كانت عائلته المقيمة في الولايات المتحدة قد بادرت إلى إجراء أي اتصال مع زويه وأهله في قطاع غزة. ولعل ما يلفت الانتباه أن نوعاً من الأسى المختلط بالشفقة، وبفرحة داخلية غير ظاهرة، قد خيم على كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهم يتحلّقون حول العميد أبو مرزوق ويلقون عليه أسئلة متلاحقة، بعضها هدفه المزيد من المعرفة والاستيضاح، وبعضها الآخر يطفح بالتشفي والكيدية. والحقيقة أن عرفات الذي امتنع عن الإدلاء بأي تصريح رسمي في مجال التعليق على حادثة اعتقال زعيم التنظيم الذي يعدّ خصمه الأكبر في هذه المرحلة، لم يظهر عليه أي ردّ فعل يمكن استشفاف أي شيء منه لا سلباً ولا إيجاباً، وبقي بعد تأكّده من النبأ يتابع الشؤون الفلسطينية اليومية بطريقة عادية. (الشرق الأوسط، 1995/7/29)

عدم ظهور أي انفصالات بأي اتجاه كان على ياسر عرفات لحظة تبليغه خبر اعتقال أبو مرزوق مرده—وفقاً للذين يعرفون كيف يفكر الرجل—راجع لكونه بدأ يقلب الأمر على عدة أوجه، في مقدمتها: كيف سينظر الرأي العام الفلسطيني والعربي للمسألة؟ وهل يمكن أن يرى البعض في اعتقال أبو مرزوق في أمريكا عملية تواطؤ مكشوفة مع "إسرائيل"، الوجه الآخر لاعتقال الأجهزة الأمنية الفلسطينية لقادة ورموز حماس في الداخل؟ وهل سيؤدي حادث الاعتقال إلى قيام حماس بتنفيذ عمليات عسكرية مكثفة تكون محصلتها وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، الذي يفترض في عرفات أن يحقق الأمن الإسرائيلي؟

لذلك، وفي اليوم ذاته الذي نُشر فيه التقرير السابق، أعلن مروان كنفاني الناطق الرسمي باسم عرفات إن السلطة الوطنية الفلسطينية سوف تتابع موضوع اعتقال أبو مرزوق، وسوف تعرض بالطبع قبول الأخ أبو مرزوق، الذي هو من أصل فلسطيني، في أراضيها لو تعذر إيجاد مكان لإقامته (الشرق الأوسط، 1995/7/30). وفي اليوم التالي طلبت السلطة الفلسطينية من "إسرائيل" والولايات المتحدة تهدئة الأوضاع لتفادي وقوع أي أزمة. وصرح كنفاني أنه "من غير المفهوم إصرار إسرائيل على تصعيد الموقف بالمطالبة رسمياً بتسليم أبو مرزوق في هذا الوقت بالذات، وفي ضوء عدم توجيه أي تهمة إليه من قبل الولايات المتحدة وعدم توفر أدلة قوية". وأضاف أن السلطة الوطنية ترى ضرورة معالجة هذا الأمر بهدوء وتعقل لإيجاد حل لهذه المشكلة وتجنب الأزمات (الشرق الأوسط، 1995/8/1).

وفي اليوم التالي، اعتبر مستشار آخر لعرفات، هو د. أحمد الطيبي، أن طلب التسليم الإسرائيلي الذي تقرر إعداده من شأنه أن يصعد الوضع ويزيد من حدة التوتر في المنطقة. وطالب الطيبي الإدارة الأمريكية بعدم تسليم أبو مرزوق لـ"إسرائيل" لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية، إلى جانب افتقار مثل هذه الخطوة إلى الأسس القانونية (إذاعة إسرائيل، 1995/8/1).

ويكشف نبيل أبو ردينة، المستشار الإعلامي لعرفات، بعد ذلك، عن أن السلطة الفلسطينية أجرت اتصالات مع الولايات المتحدة للعمل على ترحيل أبو مرزوق إلى

إحدى الدول العربية، مشيراً إلى أن اتصالاً مباشراً قد أُجري مع الولايات المتحدة، دون أن يكشف عن الجهة التي تمَّ معها الاتصال (إذاعة إسرائيل، 1995/8/3). ويؤكد أبو ردينة "إن موقفنا الرسمي من هذه القضية هو أننا لا نقبل بأي شكل من الأشكال تسليم د. أبو مرزوق لإسرائيل، ونطالب بإعادته إما إلى دولة الإمارات التي سافر منها إلى نيويورك أو إلى دمشق حيث يوجد مقر لحركته فيها".

غير أنه، وفي ضوء مقدمات الحدث، لم يكن مُتوقفاً أن تثق حركة حماس بمصادقية هذه التصريحات، وقد استقبلت بالشك والتشكيك اقتراح السلطة الفلسطينية إعادة أبو مرزوق إلى وطنه. وقال محمد نزال إن السلطة التي عملت على ترحيل أبو مرزوق من الأردن، وتعتقل عناصر من حماس، لا يمكن أن تكون جادة في دعوتها هذه، ورأى أن هذه الدعوة تندرج في إطار دعائي مكشوف (الحدث، 1995/8/1).

تصريحات نزال التي تنطلق من موقع الشك المشروع في ضوء خلفية حدث الاعتقال، تنطلق في الوقت ذاته من لحظة انفعال لا تدرك الطريقة التي تجري بها السلطة—وخصوصاً عرفات—حساباتها. وهذا ما تأكد لاحقاً، حيث بعد أن أدركت قيادات حماس صحة موقف السلطة الراض تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل"، بدأت تغيير من رؤيتها السلبية لهذا الموقف.

وبعد أيام قليلة، بدأت تتحدث التقارير عن أن عرفات تلقى تأكيدات من مسؤولين في الخارجية الأمريكية بأن واشنطن لن تسلّم أبو مرزوق لـ "إسرائيل". وأشارت التقارير إلى أن عرفات تلقى هذه التأكيدات خلال اتصال أجراه مع مسؤول أمريكي كبير يُعتقد أنه منسق شؤون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية دنيس روس Dennis Ross. وأضافت التقارير أن زعماء حماس داخل الأرض المحتلة تقدّموا بطلب إلى الرئيس الفلسطيني لبيذل جهداً لدى الإدارة الأمريكية لجهة عدم تسليم أبو مرزوق إلى "إسرائيل". كما أن عائلة أبو مرزوق، ومن ضمنها شقيقه العميد محمود، التقت عرفات أكثر من مرة بعد اعتقال ابنها في الولايات المتحدة ورجّته أن يبذل قصارى جهده؛ لضمان عدم تسليمه إلى "إسرائيل" والإفراج عنه.



وإذا كان هناك داخل السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية من تصرف في ضوء الحسابات السياسية التي لا تُحبذ الاستمرار في اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أو تسليمه لـ "إسرائيل"، فإن هناك من تصرف عن قناعة منطلقة من الحنين إلى الماضي، ووجود قاسم مشترك، ولو في حدّه الأدنى يتمثل في التحفظ على اتفاق أوسلو. ذلك هو سليم الزعنون؛ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أمضى شبابه في جماعة الإخوان المسلمين في غزة.

لقد بادر الزعنون إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الاتحاد البرلماني العربي طلب تعميمها على البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد. وقد صيغت المذكرة بلغة قانونية مُحكّمة، كون الزعنون في الأساس قانونياً ضليعاً تولى العمل لفترة طويلة كمدع عام في قطاع غزة ثم في الكويت. وهو ملم بمدخل ومخارج قانونية مهمة تتعلق بالقوانين سارية المفعول في قطاع غزة، ووضعه من وجهة نظر القانون الدولي. غير أن الزعنون، وشعوراً منه بحاجة التدخل في موضوع أبو مرزوق الذي يقود الفصيل الأبرز في معارضة اتفاق أوسلو، ومبدأ "السلام" مع "إسرائيل"، وجد نفسه يبدأ مذكرته بما يقترب من محاولة التبرير لهذا التدخل. قال الزعنون:

ما يدفعني للكتابة إليكم في هذا الموضوع أن المجلس الوطني الفلسطيني مطلوب منه حماية كل فلسطيني يتعرض للظلم... وزيادة على ذلك فإن الأخ موسى أبو مرزوق هو رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وهو على رأس تنظيم فلسطيني لا يرفض المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني.

إن اعتقال الأخ موسى أبو مرزوق موضوع يستحق أن نحتجّ عليه برلمانياً، وأن ندعو كل المحافل الدولية للوقوف إلى جانبه، وأن تُسخر الوسائل الدبلوماسية لتبني قضية سرعة الإفراج عنه، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأخ موسى أبو مرزوق مواطن فلسطيني من قرية بينا التي احتلها الإسرائيليون في حرب 1948... ومن قطاع غزة، حيث يسكن في مدينة رفح... وبالتالي فإن الذي يملك طلب إعادة تسليمه وفقاً للقوانين والأعراف هو دولة فلسطين وحكومتها المؤقتة الممثلة في رئيس، وأعضاء اللجنة التنفيذية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وليس السلطات الإسرائيلية.

ثانياً: يحمل الأخ موسى أبو مرزوق جرين كارد منذ مدة طويلة ويقيم هو وعائلته وأولاده في أمريكا، وهذه البطاقة لها قوة جواز السفر الأمريكي في الخارج وفي داخل أمريكا، وما فعلته السلطات الأمريكية يكون مبرراً لو كان الاتهام له بأنه ارتكب فعلاً جنائياً داخل الولايات المتحدة وكان قد هرب أو سافر قبل تحريك الدعوى الجزائية ضده.

ثالثاً: كان الأجدد بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتحدث في أمر تسليمه إلى منظمة التحرير الفلسطينية وليس إلى إسرائيل، خاصة وأن أمريكا هي الراعي الأول للاتفاقيات التي عُقدت بين الأولى من ناحية باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني وبين إسرائيل التي تعهدت بإعادة الأرض والجلء عن الشعب، وهو ما فعلته جزئياً في قطاع غزة والضفة الغربية.

رابعاً: قامت إسرائيل بالتسليم المبكر للسلطات في قطاع غزة والضفة الغربية ومنها السلطة القضائية، كما اعترفت أمريكا بسلطات الأمن العام الفلسطينية، وقدمت الدعم المالي للشرطة الفلسطينية وكذلك المعونات الفنية والسيارات... وأولى بها أن تخاطبها في هذا الشأن.

خامساً: إن عدم تسليم المطلوبين في القضايا السياسية... مبدأ دولي عالمي استقرت عليه معظم الدول بما فيها أمريكا، بل إن كل دولة تقوم أدبياً بمنح اللجوء السياسي للأجنبي الذي يلجأ إليها، وهذا ما فعلته أمريكا بالنسبة لشاه إيران، واستقبالها المعارضة لأكثر من دولة، بل إن قرآننا الحنيف أقر هذا العرف عندما جاءت الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ صدق الله العظيم... والدول العربية أمينة على هذا المبدأ، فمن لجأ من زعماء عدن إلى الدول العربية المجاورة لم تقم بتسليمه.

سادساً: لم يرد اسم موسى أبو مرزوق في أي عملية أو محاكمة إسرائيلية، ولم تقدم إسرائيل أي طلب لتسليمه إلى أي دولة بما في ذلك أمريكا... وبناءً عليه، فإن الأمور جاءت مقلوبة... أمريكا تعتقل، ثم تطلب من إسرائيل أن تدبلج ادعاءً يبرر لأمريكا احتجازه!!

سابعاً: الأخ موسى أبو مرزوق، هو رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكلمة "السياسي" واضحة المعنى بأنه المسؤول عن الجانب السياسي في

الحركة... وبالتالي فإن من واجب الولايات المتحدة التفاوض معه أو الطلب منه بهدوء أن يغادر الولايات المتحدة.

ثامناً: إن الطريقة التي احتُجّز فيها الأخ أبو مرزوق كانت بمثابة عملية استدراج، فقد أبلغ من السفارة الأمريكية بأنه غير ممنوع من دخوله للولايات المتحدة، ثم جرى القبض عليه، وهذه سابقة لا يجوز السكوت عنها.

تاسعاً: إن رئيس السلطة الوطنية يقوم بجهود هادئة وحثيثة مطالباً بإنهاء هذه المشكلة، عارضاً استضافة موسى أبو مرزوق؛ باعتباره مواطناً فلسطينياً يحق له أن يقيم في بلده، أو في أي بلد في العالم يسمح له بالإقامة، ما دامت أمريكا قد اتخذت هذا الأسلوب لإلغاء حق الإقامة الثابت له بموجب قوانين الهجرة الأمريكية.

وفي الشهر التالي، كان الزعنون يقوم بزيارة للولايات المتحدة، وهناك التقى السيدة نادية العشي؛ زوجة أبو مرزوق، وبرفقتها محاميه ستانلي كوهين. كما اجتمع مع الأستاذ عبد الرحمن العامودي؛ المدير التنفيذي للمجلس الإسلامي الأمريكي. وقد طلب الزعنون أن يزور أبو مرزوق في سجنه، غير أن كوهين لم يحد ذلك وأقنعه بالعدول عن هذه الفكرة مع أن تنفيذها ممكن، وذلك حتى لا يوظفها الإعلام الصهيوني ضد منظمة التحرير متهماً إياها بـ "الإرهاب"!!

وقد تسلم الزعنون رسالة من أبو مرزوق نقلتها إليه السيدة زوجته تضمنت شكره للجهود التي بذلها لتأمين الإفراج عنه. وركزت رسالة أبو مرزوق للزعنون على أن اعتقاله هو قضية سياسية لا قانونية، وأنه سيطلق سراحه في نهاية المطاف دون أن يسلم لـ "إسرائيل"، لكنه ركّز على ضرورة تكثيف الجهد لإطلاق سراحه قبل استلام القضاء الأمريكي لطلب إسرائيلي بتسليمه؛ لأنه سيكون من شأن ذلك بدء المحكمة في مناقشة الطلب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي قد يطول لسنوات يقرر في نهايتها رفض الطلب وإخلاء سبيله.

وطلبت زوجة أبو مرزوق تدخل ياسر عرفات شخصياً لدى الإدارة الأمريكية طالماً أن القضية سياسية، لتُعالج بالطرق السياسية. وبدوره رد الزعنون برسالة خطية ضمنها موافقته على أن اعتقال أبو مرزوق قضية سياسية، وأن الهدف منها



هو احتجازه لأطول فترة ممكنة، مع أن القضية في حد ذاتها "فارغة من الناحية القانونية". وتعد باستمرار العمل على متابعة هذه القضية برلمانياً وحقوقياً، وأن يضع رسالة أبو مرزوق أمام الرئيس عرفات فور عودته إلى عمّان، مشيراً إلى أن عرفات كان قد بدأ بالفعل في طلب تدخل أكثر من طرف لدى الإدارة الأمريكية بما في ذلك فرنسا، التي خاطب بهذا الشأن رئيسها جاك شيراك Jacques Chirac في الأيام الأولى للاعتقال.

أما العامودي فقد سلّم هو الآخر الزعنون رسالة شخصية منه، طلب منه فيها أن يطلب من العاهل الأردني الملك حسين التدخل لدى الإدارة الأمريكية لتأمين الإفراج عن أبو مرزوق، وقال العامودي: "إن لهذه القضية مضامين وأبعاداً سياسية يجب أن يتم التعامل معها بطرق وقنوات مناسبة".

كما طلب العامودي من الزعنون مشاركة زملائه المعتدلين والمؤثرين، بما في ذلك الأستاذ كامل الشريف، والرؤساء الحاليين والسابقين لمجلس النواب الأردني في ذلك. وأبدى العامودي ثقته في "أن اهتماماتنا المتبادلة والصادقة ستقربنا من بعض في المستقبل"، ويقول: "كلنا لنا الحق في أن نكون متفائلين؛ لأن مصيرنا المشترك يتطلب منا الشجاعة".

وكقانوني، عقد الزعنون مداورات مهمة مع كوهين على مدى ساعتين كاملتين، قال كوهين في نهايتها إنه استفاد من خبرة الزعنون كوكيل نيابة سابق في قطاع غزة. وخصوصاً فيما يختص بعلاقة القطاع ككيان مستقل في التعامل مع الدول الأخرى، بما في ذلك مصر، بشأن قضايا المطلوبين.

ويقول الزعنون إنه أوضح للمحامي أن مصر في عهد عبد الناصر كانت تصر على اعتبار قطاع غزة الجزء الباقي من فلسطين، والذي يجب أن يتحول إلى دولة في المستقبل. ولذلك فقد تمّت المحافظة على استمرار القوانين الفلسطينية الصادرة في زمن الانتداب البريطاني. وفي سنة 1962، أصدر عبد الناصر كرئيس لمصر، النظام الدستوري لقطاع غزة، وبموجبه كان القطاع يتعامل مع الدول الأخرى، بما في ذلك مصر، ككيان مستقل.

ويبدو أن عرفات قد استجاب لطلب أبو مرزوق. إذ قالت تقارير إن عرفات طالب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال وجوده في واشنطن لتوقيع اتفاق أوسلو 2 (1995/9/28)، بالإفراج عن أبو مرزوق، غير أن التقارير لم تذكر شيئاً عما إذا كان كلينتون قد أعطى وعداً قاطعاً بالإفراج عنه (الشرق الأوسط، 1995/10/3). لكن التقديرات التي خرج بها المسؤولون الفلسطينيون—الذين رافقوا الرئيس الفلسطيني في رحلته الأمريكية—تفيد بأن عرفات تلقى تأكيدات بعدم تسليم مسؤول حماس إلى "إسرائيل".



لجنة الدفاع عن د. أبو مرزوق تلتنقي الرئيس عرفات في واشنطن

Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

## هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

